العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة

٦٣٥ – ٨٩٧ هـ / ١٢٣٨ – ١٤٩٢م

أ.م.د. عصام كاطع داود
كلية الدراسات التاريخية – جامعة البصرة

توطئة :

على الرغم من أن العالم النصراني عد الإسلام في البدء تعبيراً لمذهب من المذاهب الهرطقية للنصرانية الا ان التحقيق في سرعة التوسع الإسلامي وحجمه وإدراك خطره السياسي والديني الذي يعينه هذا التوسع بالنسبة إلى مصالح الغرب بين العالمين إلى التباعد شيئاً فشيئاً والى تبلورها في وضع جلى من التضاد والندية .

غدت صورة الإسلام والعالم الإسلامي في نظر نصارى الغرب منذ القرنين الثامن والتاسع الميلادي صورة عدو تجب محاربته فالضرورة اقتضت الحفاظ على تماسك الغرب ووحدته عبر تطورات ذهنية ذات شحنة عقائدية كبيرة عقب سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب ٤٧٦م وكمن وراء ذلك كله واقع اخر ينبقي اخذه في الاعتبار هو واقع استقرار وجود العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع العالم الاسلامي تلك العلاقة التي ظلت قائمة على الرغم من العداوات بحيث تقارب العالمان المتضادان عبر العلاقات التجارية ذات الأهمية الدائمة[١] .

تعد العلاقات التجارية في أي اقليم عصب الحياة الاقتصادية لكونها تدر ارباحاً طائلة من جراء التبادل التجاري وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي ولاشك ان العامل الرئيسي الذي يقف وراء ذلك التطور في العلاقات الاقتصادية وانتعاشها هو ازدهار الزراعة والصناعة مما ينتج عنه وجود فائض من المنتوجات الزراعية[٢] والمواد المصنعة[٣] .

اضف الى ذلك ان الموقع الجغرافي لمملكة غرناطة المتصل بأوربا من جهة ومجاورتها للعالم الاسلامي من جهة اخرى وامتدادها على ساحل طويل من البحر المتوسط يبدأ من جنوب جزيرة طريف غرباً وحتى المرية شرقاً فكان لهذا الموقع اثره في زيادة النشاط الاقتصادي[٤] .

بالرغم من وجود البحوث والدراسات التي تناولت الحياة الاقتصادية في الاندلس بصورة عامة والحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة بصورة خاصة فقد اقتضت طبيعة البحث ان تتعرض الى النشاطات الاقتصادية في مملكة غرناطة ولو بصورة موجزة مع الاشارة الى بعض الدراسات والبحوث التي تناولت تلك الجوانب فدراسة العلاقات الاقتصادية في مملكة غرناطة تتطلب معرفة الحياة .

الاقتصادية فيها من خلال ثلاثة جوانب هي : الزراعة ، الصناعة ، التجارة

أ- الزراعة :-.

فكان نظامها المعروف الذي يطبق في معظم المناطق الأندلسية قبل انحسار السيطرة العربية وانكفائها إلى غرناطة وضواحيها فالعقود كانت تقام بين صاحب الأرض والمزارع لعدة سنوات وذلك وفق شروط معينة منها ان يقدم المالك للمزارع الأرض والبذار وبالمقابل يتعهد المزارع بتأمين النفقات وشراء

الحيوانات ودفع أجور العمال وتأمين الحراثة والزراعة والحصاد واقتسام المحصول مناصفةً وغير ذلك[٥] .

فأراضي مملكة غرناطة خصبة صالحة للزراعة فهي على حد قول ابن الخطيب "لاتعدم زريعة ورعياً طول العام وقد خصها الله بجريان الأنهار ودور الماء والتفاف الأشجار والادواح وتعددت بها الجنات والبساتين وركبت ما ارتفع منها من جهاتها الثلاث الكروم البديعة طوقاً مرموقاً ، وقد وصف ابن الخطيب مملكة غرناطة لما نظر إليها وقد حفت بسورها البساتين العريضة والادواح الملتفة بحيث صار سورها من خلف ذلك كأنه من دون سياج فقال :

بلد تحف به الرياض كأنه وجه جميل والرياض عذارة[٦]

ووصف ابن سعيد صفاء مياهها بقوله :"مياهها تنصب اليها من ذوب الثلج دون مخالطة البساتين والفضلات والارحاء تدور في داخلها"[٧] وقال ابو الفداء يصفها :" ولها اشجار وثمار ومياه مسيرة يومين تقع تحت مرأى العين لايحجبها شيء "[٨] ويذكر القلقشندي كثرة مائها عند حديثه عن قصتها فقال :"يجري الماء تحت بلاط المدينة فلا يخلو منه مسجد ولابيت .."[٩]

وقد اضاف العرب بعد الفتح الى خبرة اهل البلدة القدماء في الزراعة اضافات كثيرة ولا غرابة في ذلك اذا ما علمنا ان معظم هؤلاء العرب ينتمون في اصولهم الى ممالك زراعية بطبيعتها كبلاد الشام ومصر والعراق[١٠] وتجلى دورهم في إدخال اساليب جديدة في الري ولايزال بعضها قائماً حتى وقتنا الحاضر كما اخلوا محاصيل زراعية لم تكن في الاندلس من قبل مثل قصب السكر والتوت والارز والقطن والموز وغيرها[١١] .

ب- الصناعة :-

بالنظر لتوفر المواد الاولية كان عاملاً على قيام الصناعة وازدهارها في مملكة غرناطة فقد ساعد توفر انواع عدة من المعادن كالحديد والرصاص والنحاس والتوتيا والفضة والذهب[١٢] ، ومن ناحية اخرى ويوم كانت الاندلس خاضعة بكاملها لسلطان العرب وصلت فيها الصناعة الى الذروة ابتكاراً واتقاناً ولم يستطع المشارقة مضاهاها الاندلسيين في حقل الصناعة وعندها تقلص الوجود العربي الاسلامي وانكمش الى الرقعة الغرناطية حافظ العرب على مستوى الصناعة وتفردوا بحقول لم يعرف اسرارها سواهم[١٣] .

وقد ساهمت هجرة اعداد كبيرة من العمال الماهرين واصحاب الحرف والصناعات والمهن الى مملكة غرناطة بسبب استيلاء الاسبان على المدن الاندلسية الواحدة بعد الاخرى عاملاً مهماً في ازدهار الصناعة حيث نقل هؤلاء خبرتهم اليها[١٤] .

وقامت في مملكة غرناطة صناعات عدة منها صناعة النسيج فالمعروف ان المرية قبل هذا العصر كانت تحتل مركز الصدارة في هذه الصناعة وهي التي ورثت قرطبة في هذا المجال[١٥] ، وفي عصر غرناطة شهدت الصناعة قفزة نوعية بحيث تعددت مراكز انتاجها فأشتهرت غرناطة في بصناعة نوع من الثياب يعرف بالملبد المختم[١٦] فضلاً عن ذلك كانت بسطة تنتج السجاجيد واخذت غرناطة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين تتقدم على المرية وعن تقدم صناعة الحرير فيها يقول ابن الخطيب :"وكفنُ بالحرير الذي فضلت به فخراً وقيته وغلة شريفة وفائدة عظيمة تمتاز بها البلاد وتجبله الرفاق وفضيله لايشاركها فيها الا البلاد العراقية"[١٧].

اضف الى ذلك كانت هناك الصناعات الاخرى صناعة المواد المنزلية المختلطة فقد ساعد توفر الرخام اللين على صناعة الاقداح والاطباق ولاسطال

ومن الصناعات التي تميز بها الغرناطيون الصناعات الجلدية وتشمل الحزم والاحذية والسروع ومقابض السيوف واعتمادها وقد انتقلت صناعة دباغة الجلود وترصيعها بالنقوش التي اشتهرت فيها مملكة غرناطة الى اوربا فيما بعد وبرع الغرناطيون في صناعة الورق كما ازدهرت عندهم صناعة المراكب والسفن حيث كانت هناك دور لصناعتها في مدن مملكة الحجاز[١٨] .

ج- التجارة :-

شهدت مملكة غرناطة في عهد بني نصر نشاطاً تجارياً على المستويين الداخلي والخارجي ومما ساعد على قيامها بهذا الدور التجاري الهام ثلاثة عوامل هي : وجود قيسارية في مملكة غرناطة ، وانتشار الاسواق والفنادق والمتاجر والحمامات في كل المدن المملكة وكثرة الخيرات[١٩] .

ويجدر بنا قبل التحدث عن التجارة في الاسواق الداخلية للمملكة ان نتعرض الانواع الموازين والمقاييس والنقود المعتمدة في عملية البيع والشراء فالاندلسيون استعملوا ماعرف بـ(المثقال) لزنة المعادن الثمينة والتوابل والابهار والطيوب وكانت الفضة تزان بـ (الدراهم) كما استعملوا الرطل في زنة المواد الغذائية ماعدا الحبوب والرطل يساوي عشر اوقية (وتعادل الوقية مئتي غرام) .

اما الحبوب والسوائل فكان لها ميازين خاصة فهناك (المد) ومن اقسامه القفيز والقدح من اجل الحبوب والطحين وسائر المواد الجافة ، اما من حيث النقود فقد تأثر بنو نصر بجيرانهم الموحدين فجعل سلطان غرناطة محمد الأول نقود مملكة دراهم فضية مربعة وابقى خلفاء على هذا الشكل مدة من الزمن[٢٠] ويشير ابن الخطيب عن العملة المتداولة في ايامه قنفهم ان من اجزاء الدرهم القيراط والربع هو نصف الدرهم[٢١] .

اما على المستوى الخارجي فكان لنشاط مملكة غرناطة الاقتصادي في القرن الخامس الهجري – الحادي عشر الميلادي فقد اخذت يرتقي ارتقاءً مدهشاً ذلك ان اساطيل الموانيء الاندلسية التجارية في مالقة والمرية وغيرها من المدن الاندلسية كانت في جميع طرق البحر المتوسط تنقل المنتجات القادمة من مختلف انحاء الاندلس او من المعامل الصناعية في المدن الاندلسية الاسلامية وكانت العلاقات الاقتصادية دائمة على وجه الخصوص مع مصر التي اخذ تأثيرها على الاندلس يزداد منذ القرن المذكور[٢٢] .

مما تقدم يتضح ان الحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة كانت متقدمة ومزدهرة فحياة اقتصادية على هذه الصورة من التقدم والاتساع وتعدد انواع المنتجات وطرق الري واساليبه وما كان لغرناطة من علاقات اقتصادية مع البلاد المجاورة القريبة والبعيدة لابد ان ينتج نشاطات اقتصادية متشابكة ومشكلات متعددة تحتاج الى قوانين تضبطها وتعين الحقوق والواجبات ولتنظيم العلاقات الاقتصادية عقدت مملكة غرناطة سلسلة من المعاهدات التي تضمنت في بنودها النشاط الاقتصادي مع الممالك او الدول التي عقدت معها تلك المعاهدات لتنظيم علاقاتها الاقتصادية :

اولاً: العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وارغوان :

تخللت حقب الحروب الطويلة بين الاندلس والامارات الاسبانية في الشمال سنوات عدة تميزت بعقد هدنات اعطيت للجانبين فرصاً كثيرة للاتصال والتعرف والاقتباس وكانت اتصالات دبلوماسية بين الجانبين حيث تعود العلاقات بين الدول العربية في الاندلس ومملكة اراغون الى عام ٣٦٠هـ / ٩٧١م عندما ارسلت مملكة اراغون اول سفارة الى قرطبة ايام الخليفة الاموي الحكم الثاني الملقب بالمنتصر ٣٥٠– ٣٦٦هـ / ٩٦١– ٩٧٦م فقد سعت مملكة اراغون الى

بناء علاقات مع قرطبة[٢٣] ومنذ القرن السادس الهجري – الثاني عشر الميلادي اصبحت مملكة ارغوان مركزا تجارياً مهماً ونظراً لكونها في حاجة الى النقود من الاندلس كانت قرطبة لم تمانع من التعامل بالنقود الاركونية مما ساعد على تطور العلاقات الاقتصادية والتي القيت بظلالها على بناء سياسة حسنة بين الجانبين هذا من جهة ومن جانب آخر كانت طبيعة السياسة الارغوانية هي اكثر مسالمة لمملكة غرناطة من قشتالة[٢٤] .

ففي عام ٦٩٥هـ/١٢٩٦م عقد السلطان محمد الفقيه مع الدون خايمي الثاني ملك ارغوان معاهدة كان الغرض منها ان تكون شاملة وثابته وان يلتزم الطرفان فيها من اجل تحقيق بنودها المتعددة الجوانب والتي يهمنا منها في هذا البحث ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والذي نظم علاقة بين الجانبين واهم ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مايأتي :

أ- عدم السماح لرعايا الدولتين القيام بأي عمل معاد لارض حليفتها وركبها وممتلكها سواء كان ذلك في البر والبحر وبأي وجه من الوجوه .

ب- السماح لرعايا كلتا الدولتين وتجارها دخول اراضي الدولة الاخرى سواء عن طريق البر او البحر للبيع او الشراء وتسويق كل شيء دون اعتراض عليهم سواء كان ذلك اشخاصاً او اموالاً او تجارة وليس عليهم اعتراض فيما يخرجونه على ان يدفعوا الحقوق الواجبة عليهم في ما يسمونه او يحملونه على حسب ماجرت به العادة في دولتهم فضلاً عما منح لهؤلاء التجار من حق الاحتفاظ بفنادقهم وموائدهم وان لايستحدث عليهم أي نوع من الرسوم والضرائب خلاف ماجرت به العوائد والقوانين في كلتا الدولتين .

جـ – يلتزم سلطان الدولتين طول حياتهما أنهُ في حالة قيام احد من رعاياها بعمل معاد في اراضي البلد الاخر او لاحد رعاياهم او اموالهم او تجارتهم سواء في البحر او البر فأن سلطان تلك الدولة يلتزم بتقديم احدث ذلك او بعين من سواء كان المال لسلطان الدولة او لاحد رعاياه بعد تقديم البيان ومعرفة الحق[٢٥] .

ومن ذلك ينبين لنا سعي الجانبين الى اقامة علاقات اقتصادية بينها من خلال المعاهدة المعقودة بينهما فقد عالجت جوانب اقتصادية متعلقة بالنشاطات التجارية من خلال تأكيدها على تحمل كلتا الدولتين في حماية ورعاية تجارة حليفها بتقديم المساعدت والتسهيلات وعدم تحملهم ضرائب خارج ماحددته القوانين والاعراف السائدة بينها هذا من جانب وفرضت على رئيس الدولة او من ينوب عنه التدخل في عودة الحقوق التي يتم التجاوز عليها في دولته لاولئك التجار بتقديم من يسبب في ذلك دون النظر الى الحال الذي يتم التجاوز عليه هل هو لسلطان الدولة ام لتجارة ورعاياها .

ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين فقد كتب السلطان الغرناطي محمد الثاني المعروف بالفقيه مع ملك ارغوان منشوراً تعهد فيه الملك اراغون بالاعتراف واقرار المعاهدة الموقعة بينهما ٦٩٥هـ /١٢٩٦م دون خدعة واعتبر ملحقاً للمعاهدة والتي نصت على مايلي:

أ- ان يسمح سلطان غرناطة بوصول انصار اراكون وتجارهم ببضاعتهم وتجارتهم يبيعون ويشترون في ارض غرناطة طعاماً ودواباً وغنماً وتجارة في كل نوع يريدون مؤمنين محروزين بلا ضرر على ان يعطوا حقوق الدولة على التجارة بحسب القانون .

ب- لاتسمح اراكون لاحد من تجار غرناطة ورعاياها واصحابها ان يقوم بعمل معادٍ يحدث ضرراً في ارض اراكون او لرعاياها وان حدث هذا العمل فعلى ملك اراكون ان يأمر برده او تغريم من قام به عاجلاً .

جـ - تمنع اراكون جميع رعايا غرناطة وتجارها من الوصول الى اشبيلية حاضرة مملكة قشتالة بصورة خاصة والى أي ارض من اراضي اعدائها بصورة عامة وان يبلغوا في حالة الحاقهم ضرَر لاتلتزم اركوان وبذلك يمكن القول ان هذا المنشور جاء مكملاً الى المشار لها اعلاه فقد عالجت بعض الجوانب الاقتصادية التي يتم التطرق لها في المعاهدة .

اضف الى ذلك فقد سعت مملكة غرناطة منذ بداية القرن الثامن الهجري من اجل تطوير العلاقات الاقتصادية مع مملكة اراغون فقد ارسل سلطان غرناطة محمد الثالث بن محمد الفقيه الرسالة مع الدون خاتمي الثاني ملك اراغون عام ٧٠١هـ / ١٣٠٢م كتاباً يتضمن بنود المعاهدة الجديدة التي اوردها صاحب كتاب الحلل السندسية في الاخبار والاثار الاندلسية بنودها ومعها السماح لتجارة ارغوان بالدخول في اراضي مملكة غرناطة والبيع والشراء بحرية[٢٧] وان تكون المملكة مسؤولة عن امنهم وامن اموالهم وعليهم ان يدفعوا مايترتب عليهم من الضرائب حسب الانظمة والقوانين ويكون لتجار غرناطة الحقوق نفسها في مملكة اراغون كما نص الاتفاق ان يمنع ملك اراغون تجار بلده من الدخول الى اشبيلية وغيرها من البلاد التي بينها وبين غرناطة عداء[٢٨] .

وفي عام ٧٢١هـ/١٣٢١م عقدت معاهدة بين السلطان ابي الوليد اسماعيل الأول (٧٣٣-٧٥٥هـ / ١٣٣٧-١٣٥٤م) وملك اراغون تضمنت تجديد الصلح الذي كان معقوداً بين البلدين لمدة خمسة سنوات وتضمنت كذلك نقاط جديدة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومن اهم تلك البنود هي :

أ- ان يكون الصلح بين الدولتين تؤمن من خلالها أراضي الدولتين اماناً عاماً ويكف عنها الضرر طول مدة الصلح براً وبحراً سراً وجهراً فلا يلحق اراضي الدولتين ولا رعاياهما ولا سفنها التجارية ضرر بأي حال من الاحوال .

ب-ان يباع لتجار الدولتين مايريدون بيعه وشراء مايريدون شراءه يباح لهم اخراج مايشترونه باستثناء الخيل والسلاح .

جـ - ان يتردد كل من يرد التجارة بين البلدين في البر والبحر ويكون التجار آمنيين على

انفسهم واموالهم وجميع احوالهم .

د- ان يكون سفن كلتا الدولتين آمنه من سفن ورعايا حليفها لاينال منها ضرر سواء كان على

متنها مسلمون او نصارى وكذلك جميع مراسي الدولتين وسواحلها سواء كان في تلك

المراسي عدو او صديق للدولة الحليفة[٢٩] .

وجدير بالذكر ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين استمرت حتى بعد انقضاء مدة المعاهدة المعقودة بينهما عام ٧٢١هـ / ١٣٣٢م حيث ارسل ملك اراغون الدون خاتمي الثاني كتاباً يتضمن العقد الذي عقده على نفسه وجعل عليه طابعه صحبه سفيره جوان انزيف الى سلطان غرناطة ابو عبد الله محمد بن الوليد اسماعيل بن فرج بن نصر مؤكد على العقد الجميل في حفظ العهد والرغبة في تجديد المعاهدة لمدة خمسة اعوام اخرى مؤكداً على القيود الواردة في المعاهدة السابقة ٧٢١هـ/١٣٢١م فكتب سلطان غرناطة

جواباً وقد تضمنت عقد معاهدة جديدة عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م عرفت المعاهدة المسماة بمعاهدة السلم والصداقة منها مايتعلق بالجوانب الاقتصادية .

أ- حرية انتقال السلع والبضائع والأشخاص بين الدولتين آمنين في أنفسهم وأموالهم عداً مامنع سابقاً وهو السلاح والخيل .

ب-عدم الاعتداء سواء في البر والبحر حيث يكون أراضي وسفن ومراسي كلتا الدولتين آمنة من الأخرى[٣٠] .

ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانوا يسعون الى تجديد المعاهدات عندما تقارب من الانتهاء حرصاً منهم على تطوير تلك العلاقة ففي سنة ٧٧٨هـ/١٣٧٧م عقدت معاهدة بين غرناطة واراغون وقد تضمنت البنود الاقتصادية منها :

أ- ان يتردد رعايا كلتا الدولتين في البر والبحر آمنيين على انفسهم واموالهم وتجارتهم وكافة احوالهم من غير ان يعترضهم معترض من الجانبين وان لايتطرق إليهم احد بضرر .

ب- لاتمنع سفن كلتا الدولتين وتجارتهم من الاقامة حيث حلوا تحت الأمان التام ولايمنعوا من بيع مايريدون بيعه من السلع ولا من الحصول على الماء ولاغيره من المرافق وعلى رعايا تلك الدولتين اعانه اهل السفن من البلدين على أي عدو يطوقهم وطرده عنهم بحسب المقدرة اذا كانت السفينة المرسى يجب يمكن نصرتها[٣١] .

ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وقشتالة :

اما بالنسبة الى مملكة قشتالة فقد نشأت علاقاتها الاقتصادية مع مملكة غرناطة بعد وحدتها السياسية مع مملكة ليون على يد الملك هرانده بن شمانجة بن اذقونتس بن هوانده[٣٢] في وقت كانت الاندلس تمر في ظروف عصيبة نظراً

لضعف الدولة الموحدية والتناحر الداخلي بين الامراء الاندلسيين وقد استغل فرناندو ذلك الوضع ووضع برنامجهُ سياسته التوسعي لسيطرة على وسط وجنوب الاندلس[٣٣] وقد استغل الصراع ضد الاسلام هو مصدر السمعة الدولية التي كانت سياسية ثابتة لمملكة قشتالة فأستولى على عدد من المدن والقلاع والمعاقل الاندلسية ، فكانت تلك الاحداث تزامنت مع قيام مملكة غرناطة فخشي فرناند الثالث ملك قشتالة على مشاريعه التوسعية من مؤسس مملكة غرناطة محمد الأول بن يوسف ان يبادر الى توجه وتسديد الضربات لدولته الناشئة غير ان السلطان محمد الأول استبعد امكانية مقاومته نظراً لقوة قشتالة خصوصاً بعد سيطرتها على قرطبة وجيان لذلك اتخذ قرار بعقد معاهدة مع فرناندو عام ٦٤٣هـ/١٣٤٥م لمدة عشرين سنة والتي تعد اول معاهدة عقدت بين الدولتين لتنظيم العلاقات بينهما ومن اهم بنودها الاقتصادية التي تضمنتها مايأتي :

أ- احتفاظ سلاطين بني الاحمر بأملاكهم في الاندلس .

ب-ان يجري التعاون بين البلدين[٣٤] .

وفي عام ٧١٠هـ / ١٣١٠م عقدت معاهدة بين قشتالة وغرناطة تضمنت البنود الاتية :

أ- يستطيع التجار سواء كانوا مسيحيين او يهود او مسلمين من الدخول والمتاجرة بحرية وامان

في اراضي كلتا الدولتين على ان يدفعوا الحقوق المتعارف عليها .

ب- ان يساعد ملك قشتالة ملك غرناطة على اعادة جباية المدينة او القلعة التي تفتعل

الافلاس[٣٥].

لقد القيت هذه العاهدات المشار لها سابقاً بظلالها على العلاقات الاقتصادية بين الدولتين مما دفعها الى عقد معاهدة جديدة لينظم تلك العلاقات بين الجانبين بمعنى عام ٧٤٣هـ / ١٣٤٣م عقدت معاهدة والتي تضمنت البنود الاقتصادية الاتية :

أ- على التجار والرحال العاديين سواء كانوا غرناطيين او مغارب بأمكانهم الدخول الى قشتالة سالمين آمنيين على بضاعتهم وانفسهم .

ب-ليس بأمكانهم اخراج الخيول والسلاح والحنطة[٣٦] .

ثالثاً : العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة وجمهوريات وإمارات ايطالية: عقدت مملكة غرناطة مع بعض جمهوريات وامارات ايطالية ولاسيما جنوة وروما والبندقية فكان الجنوبيين وغيرهم من الامم ذات الصلات الاقتصادية الوثيقة بالاندلس لذلك عقدت المملكة معهم معاهدات تجارات متنوعة فقد وردت في احدى الوثائق عن المعاهدات التجارية التي عقدت في سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م بين سفير جنوبي في مملكة غرناطة والسلطان محمد الثاني والتي تتضمن بنود عدة منها الاقتصادية :

أ- تعهد بموجبها السلطان حماية الجنوبيين واعطائهم حقوق بناء كنيسة خاصة بهم وفندق وحمام .

ب- السماح لهم بممارسة الصيد .

جـ - ذكر لائحة بالسلع التي يستطيعون المتاجرة بها[٣٧] .

فضلاً عن ذلك ومنذ بداية القرن السابع الهجري – الثالث عشر الميلادي وصل التجار الايطاليون الى الاسواق الاندلاسية بحثاً عن المنسوجات المحلية قبل الجلد القرطبي والمنسوجات وزيت الزيتون وغيرها[٣٨] .

رابعاً : العلاقات الاقتصادية بين مملكة غرناطة والعالم الإسلامي :

كانت علاقة مملكة غرناطة مع العالم الاسلامي علاقات حسنة وودية من الناحية العامة فقد اتسمت بجانب الود والمحبة فكان الناس في الاندلس والمشرق على صلة يرتادون بلدان كل منها للسفر والحج والسياحة والتلقي والدراسة كما استقل بالترحيب علماء الشرق ورجالهم في الاندلس ووجد فيها الاهل والتشجيع ولم يحدث على المستوى الرسمي أي مواجهات بينها بل حدث فيما بعد تعاون يدل على الصلة الحسنة لاغرابة فالعقيدة تجمع بين هذه الاطراف كان لذلك اثر في الا تتخذ العداوة شكلاً عنيفاً بين الجهات الرسمية هكذا كانت الصلة بين غرب العالم الاسلامي وشرقه في العموم حسنة بصورة رئيسة على المستوى العام[٣٩] .

لقد سعت مملكة غرناطة الى اقامة علاقات اقتصادية عن طريق نشاطها التجاري من اجل الحصول على المنتوجات من الشمال الافريقي وخاصة الصبغة الفيلة او الاصواف والحبوب من التجار في شمال افريقيا ويبيع له بالمقابل الحرير الاندلسي (الاسباني) والخشب هذا من جانب وقد سعى التجار في مصر الى نقل بعض البضائع الى غرناطة مثل الكتان واللؤلؤ وبعض الادوية الشرقية وفي عودة الى بلاده يجلب معه الزعفران الاندلسي والقرمز والورق للمتاجرة فيه[٤٠] .

خامساً : العلاقات التجارية (البضائع والسلع المستوردة والمصدرة):

تشكل التجارة الخارجية عصب الحياة الاقتصادية في أي اقليم من الاقاليم لكونها تدر ارباحاً طائلة من جراء العلاقات التجارية بين الاقاليم وبالتالي تؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وتحسين المستوى المعاشي للفرد ولاشك ان العامل الرئيسي الذي يقف وراء تطور التجارة الخارجية وانتعشها هو ازدهار الزراعة والصناعة في غرناطة من جهة والموقع الجغرافي الذي ساعد على رواج

تجارتها الخارجية ، اذ كانت ملتصقة بالعالم الأوربي ومجاورة للعالم الإسلامي[٤٢] .

فقد كانت المراكب التجارية تحمل الحرير الخام من مدن المملكة الى موانئ البحر المتوسط في ايطاليا وفرنسا وارغوان وافريقيا كما كان السكر يغلف ويوضع داخل صناديق قبل تصديره الى الامارات والممالك الاسبانية والبلدان المتوسطة القريبة ، اما الاثمار المجففة فشملت اللوز والتين والعنب وكان الجنوبيون يتعهدون بتصديرها من الصادرات الغرناطية المعادن المصنعة والعطور والحلي والزعفران والرخام والمعروف ان السفن القادمة من مؤانيء المملكة كانت تصل احياناً الى مصر والقسطنطينية والشام كما اشرنا سابقاً ، اما السلع المستوردة فكانت متنوعة واهمها الاغاوية والابهارات كالفلفل والبخور والقرفة والتمور والاصباغ من الشرق وكانت المملكة تستورد الارز من بلنسة والزيت من قشتالة والقمح من بلاد الغرب والرصاص والنحاس من اراغون وايطاليا والسمن والجلود وقطعان البقر والغنم من افريقيا[٤٣] .

الخاتمة :-

تناول البحث جانب من جوانب الحضارة العربية الاسلامية في الاندلس وهي دراسة العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة ويمكن ايجاز اهم النتائج هي :

* ان ازدهار العلاقات الاقتصادية لمملكة غرناطة يرجع الى وجود فائض في المنتوجات الزراعية والموارد المصنعة من جهة وكذلك الموقع الجغرافي لمملكة غرناطة المتصل باوربا من جهة ومجاورتها للعالم الاسلامي من جهة اخرى عاملاً مهماً في انتعاش العلاقات التجارية لها .

* بالرغم من الحروب المستمرة التي خاضتها مملكة غرناطة مع الممالك الاسبانية المجاورة لها وكذلك التنافس على السلطة بين الطامعين بها وما يصحب ذلك من حروب وتخريب فضلاً عن الكورات الطبيعية التي اصابت المملكة الا ان مملكة غرناطة استطاعت ان تقيم علاقات اقتصادية مع البلدان المجاروة لها .

* لقد نجحت مملكة غرناطة في بناء علاقات اقتصادية مع مملكة اراكون بصورة خاصة عن نظائرها من الممالك النصرانية الاخرى ، لكون مملكة اراكون اكثر ميلاً نحو السلم والمهادنة لغرناطة نظراً لتوجهها التجاري .

* بالرغم من المعاهدات التي عقدت بين مملكة غرناطة والممالك النصرانية (ارغوان ، قشتالة) والتي تهدف الى تنظيم العلاقات السياسية بين الجانبين لكن عند قراءتها والتدقيق فيها نلاحظ ان لم يغفل الجانب الاقتصادي .

* اوضح البحث ان التجار لم يقتصر دورهم على الحياة الاقتصادية فحسب وانما كان لهم دور سياسي يتضح من خلال قيام بعض منهم بدور السفراء بين الجانبين .

* يتبين من البحث بأن هناك صنفين من التجار وهم تجار من رعايا مملكة غرناطة وارغوان وقشتالة وتجار يرسلون من قبل سلاطين وملوك الدولتين لشراء سلع تحددها الدولة لهم وهم اشبه بالمبعوثين التجاريين في الوقت الحاضر .

الهوامش:

(*) تقع مملكة غرناطة في الجزء الجنوبي الشرقي من الاندلس منحدرة وراء نهر الوادي الكبير حتى ساحل البحر المتوسط ، القلقشندي ، صبح الاعشى ،ج٥،ص٢١٤؛ ابن خلدون ، العبر ،ج٤،ص٣٦٩؛ المقري ، نفح الطيب ،ج١،ص٤٤٨؛ العبادي ، مختار ، تاريخ الغرب والاندلس ،ص٢٢٤؛ الحجي ، التاريخ الاندلسي ،ص٥١٨ .

(١) الجيوسي ، سلمى ، الحظرة العربية الاسلامية في الاندلس ،ص٥١٨ .

(٢) ابن سعيد ، المغرب في حلى الغرب ،ج١،ص٤٢٣؛ ابن بطوطة ، تحفة الأنظار ،ص٦٥٤؛ شيال سعدي عواد ، القضاء في مملكة غرناطة ، ص٢٨

(٣) المقري ، نفح الطيب ، ج١،ص١٥٢.

(**) المرية : مدينة كبيرة من مشاهير مدن الاندلس ومن اعمال كورة البيرة ، الحميري ، الروض المعطار ، ص٥٣٨ .

(٤) الغرناطي ، فرحة الانفس ، ص٢٨٣؛ شيخ الربوة ، نخبة الدهر من ،ص٢٤٣؛ المقري ، نفح الطيب ، ج١، ص١٦٢.

(٥) فرحات ، غرناطة في ظل بني الاحمر ، ص١٢١ .

(٦) ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج١،ص٨٤، اللمحة البدرية ، ص٢٢؛ مريم ، مملكة غرناطة ، ص٢٨٣.

(٧) ابن سعيد ، المصدر السابق ، ج٢،ص ١٠٢.

(٨) ابو الفداء : تقويم البلدان ، ص١٧٧ ؛ مريم ، المصدر السابق ، ص٢٨٣ .

(٩) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج٥، ص٢٠٩.

(١٠) امير علي ، مختصر تاريخ العرب ، ص١٢١ ؛ شيال ، المصدر السابق ، ص١٩ .

(١١) لويون ، حضارة العرب ، ص٣٣٩ .

(١٢) الغرناطي ، المصدر السابق ، ص٢٨٣ .

(١٣) المقري نفح ، ج١، ص١٦٣؛ فرحات ، المصدر السابق ، ص١٢٢.

(١٤) ابن خلدون ، العبر ، ج٤، ص٣٦٨؛ المقري ، نفح ، ج٤، ص٥١٠ .

(١٥) ياقوت ، معجم البلدان ، ج٨، ص٤٢.

(١٦) المقري ، نفح ، ج٨، ص٤٢.

(١٧) ابن الخطيب ، الاحاطة ،ج١، ص٩٩ .

(١٨) شيال ، المصدر السابق ، ص٢٦- ٢٧.

(١٩) مريم ، المصدر السابق ، ص٢٩١.

(٢٠) ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج١، ص١٣٧-١٣٩.

(٢١) ابن الخطيب ، المصدر نفسه ، ج١، ص١٣٨.

(٢٢) بروفنسال ، حضارة العرب في الاندلس ، ص٥٣-٥٤.

(٢٣) الطاهر ، العلاقات بين الشعر الاندلس وشعر التروبادور ،ص٢٩.

(٢٤) ابن الخطيب ، كناسة الدكان ، ج١، ص٣٨.

(٢٥) المياحي ، العلاقات السياسية لمملكة غرناطة ، ص١٥٧- ١٥٨.

(٢٦) المياحي ، المصدر نفسه ، ص١٥٩.

(٢٧) ارسلان ، الحلل السندسية ، ص٢٢٩.

(٢٨) ارسلان ، المصدر نفسه ، ص٢٨٧- ٢٨٨.

(٢٩) ابن الخطيب ، مشاهدات ،ص٤٣.

(٣٠) عنان ، نهاية الاندلس ، ص١٢٠؛ شبانة ، يوسف بن الاحمر من ٤٦٥- ٤٦٧ .

(٣١) بالاو ، بنو مرين ، ص١٩٧.

(٣٢) ابن الابار ، الحلة السيراء ،ج١،ص٢٣-٢٤؛ ابن عذاري ، البيان ، ج٣، ص٢٤٩- ٢٥٠؛ الحميري ، صفة جزيرة الاندلس ، ص١٥٦.

(٣٣) سالم ، تاريخ البحرية ، ص٣- ٩.

(٣٤) ابن عذاري ، المصدر السابق ،ج٣،ص٣٦٧؛ ابن الخطيب ، الاحاطة ، ج٢، ص٩٩ ، اللمحة البدرية ، ص٤٨؛ عنان ، الاثار الباقية ،ص٢٢١- ٢٢٢؛ سالم ،المصدر السابق ،ص١٦٣؛ العروسي ، المرجع السابق ، ص٢٤٣؛ عويدان ، تاريخ المغرب والاندلس ، ص١٦٣؛ باولا ، المرجع السابق ، ص١٩٢.

(٣٥) المياحي ، المصدر السابق ، ص١٣٣- ١٣٤.

(٣٦) المياحي ، المصدر نفسه ، ص١٤١- ١٤٢.

(٣٧) فرحات ، المرجع السابق ، ص١٢٦- ١٢٧.

(٣٨) فرحات ، المرجع نفسه ، ص١٢٧.

(٣٩) الحجي ، المرجع السابق ، ص٥٣٥- ٥٤٠.

(٤٠) المقري ، نفح ، ج١، ص١٩٩.

(٤١) فرحات ، المرجع السابق ، ص١٢٧.

(٤٢) القزويني ، اثار البلاد ، ص٥٠٣.

(٤٣) فرحات ، المصدر السابق ، ص١٢٧.

قائمة المصادر والمراجع الحديثة

اولاً: المصادر الأولية :

– ابن الابار ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٦٥٩هـ / ١٢٦٠) .

* الحلة السيراء ، الجزء الثاني ، تحقيق حسين مؤنس، الطبعة الأولى ، الشركة العربية للطباعة

والنشر ، والقاهرة ، ١٩٦٣.

– ابن بطوطة ، ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم الطنجي (ت ٧٧٨هـ/١٣٧٦م).

* رحلة ابن بطوطة (المسماة تحفة الأنظار في غرائب الانصار وعجائب الاسفار ، الجزء الثاني

روجعت وصححت بمعرفة نخبة من الادباء ، المكتبة الكبرى ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

– الحميري ، ابو عبد الله محمد بن عبد المنعم (ت ٧٢٣هـ / ١٣٢٢م) .

* الروض المعطار في خبر الاقطار ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، الطبعة الثانية ، بيروت ،

١٩٨٤.

* صفة جزيرة الاندلس (مقتبس من كتاب الروض المعطار)، تحقيق أ.لاقي بروفنصال ،

القاهرة ، ١٩٣٧.

– ابن الخطيب ، لسان الدين محمد بن عبد الله التلمنساني (ت ٧٧٦هـ / ١٣٧٤م) .

* الاحاطة في اخبار غرناطة ، المجلد الأول والثاني ، تحقيق محمد عبد الله عنان ، الطبعة

الأولى ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

* كناسة الدكان بعد انتقال السكان ، تحقيق كمال شبانة ، مراجعة الدكتور حسين محمود ،وزارة

الثقافة والاعلام ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، دار الكتب العربية ،(د.ت) .

* اللمحة البدرية في الدول النصرية ، تحقيق لجنة احياء التراث في دار الافاق الجديدة ، الطبعة

الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

* مشاهدات لسان الدين الخطيب في بلاد المغرب والاندلس ، نشر وتحقيق الدكتور احمد مختار

العبادي ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٠م .

– ابن سعيد ، علي موسى (ت ٦٧٣هـ / ١٢٧٤م) .

* المغرب في حلى اهل المغرب ، الجزء الثاني ، تحقق عليه الدكتور شوقي ضيف ، دار

المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م .

– ابن عذاري ، ابو عبد الله محمد المراكشي (كان حياً ٧١٢هـ/ ١٣١٢م).

* البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ، الجزء الثاني ، تحقيق ومراجعة ج.س.كولان

وا .ليفي بروفنسال ، بيروت ، ١٩٨٠م .

– القزويني ، زكريا بن محمود (ت ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م) .

* آثار البلاد واخبار العباد ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م .

– المقري ، شهاب الدين احمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١هـ / ١٦٣١م) .

* نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب ، الاجزاء الأول

والسابع ، تحقيق الدكتور احسان عباس ، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م .

ثانياً: المراجع الحديثة والدوريات :

– ارسلان ، الامير شكيب .

* الحلل الاسندسية في الاخبار الاندلسية ، الاجزاء الأول والثاني ، منشورات دار مكتبة الحياة

بيروت ، ١٣٥٥هـ .

– باولا ، ماریاوس اربیاس .

* بنو مرين في الاتفاقيات المبرمة بين اركون وغرناطة ، تطوان ، العدد الثامن ، ١٩٦٣م.

– الحجي ، عبد الرحمن .

* التاريخ الاندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة ، دمشق ، ١٩٧٦م .

- سالم ، عبد العزيز .

* تاريخ البحرية الاسلامية في المغرب والاندلس ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٦٠م .

- شبانة ، محمد كمال .

* يوسف بن الاحمر سلطان غرناطة ، منشورات مطبعة الرسالة ، الطبعة الثانية ، الرباط ، ١٩٦٠م .

- شيال ، سعدي .

* القضاء في مملكة غرناطة ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الآداب ، جامعة بغداد ١٩٨٧م .

- العروسي ، محمد .

* الحروب الصليبية في المشرق والمغرب ، الطبعة الثانية ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٨٢م .

- عنان ، محمد عبد الله .

* نهاية الاندلس وتاريخ العرب المنتصرين ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،١٩٨٧.

- عويدات ، احمد وآخرون .

* تـاريخ المغـرب والانـدلس ، دار الأمـل للنشـر والتوزيـع ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

– فرحات ، يوسف شكري .

* غرناطـة فـي ظـل بنـي الاحمـر ، الطبعـة الأولـى ، المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ، ١٩٨٢م .

– المياحي ، عبد حمزة .

* العلاقات السياسية لمملكة غرناطة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة

البصرة ، ١٩٩٦م .

– قاسم ، مريم .

*مملكة غرناطة في عهد بني زيري (٤٠٣– ٤٨٣هـ / ١٠١٢– ١٠٩٠م) ، مكتبة الوحدة

العربية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .

* مملكة المرية في عهد المعتصم بن صمداح (٤٤٣ ، ٤٨٤هـ / ١٠٥١– ١٠٩١م)، مكتبة

الوحدة العربية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤م .